

توصيات منظمة العفو الدولية بشأن انتخاب أعضاء لجنة حقوق الإنسان العربية

ارسلت منظمة العفو الدولية رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحثه فيها على وضع إرشادات خطية واضحة لانتخاب أعضاء "لجنة حقوق الإنسان العربية" الجديدة، التي ستشرف على تنفيذ الميثاق العربي لحقوق الإنسان (النسخة المعدلة).

فبمقتضى الميثاق، الذي دخل حيز النفاذ في 15 مارس/آذار 2008 بعد التصديق عليه من قبل سبعة أعضاء في جامعة الدول العربية، ينبغي إنشاء "لجنة حقوق الإنسان العربية" والتي تضم سبعة أعضاء وتتكفل بمراجعة التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف وتقدّم التوصيات بشأن تنفيذ أحكام الميثاق (النسخة المعدلة). وستنتخب حكومات الدول الأطراف في الميثاق المعدل في الوقت الراهن أعضاء اللجنة بعد مضي ما لا يقل عن ستة أشهر على بدء نفاذ هذه المعاهدة الدولية الجديدة لحقوق الإنسان - أي في 15 سبتمبر/أيلول 2008 أو بعد ذلك.

وفي رسالتها المؤرخة في 9 يونيو/حزيران 2008، اقترحت منظمة العفو الدولية على الأمين العام لجامعة الدول العربية إصدار توجيهات مكتوبة إلى الدول الأطراف بشأن ترشيحاتها وبشأن الإجراءات الواجب اتباعها لانتخاب أعضاء "لجنة حقوق الإنسان العربية"، التي ينتظر منها أن تقوم بدور مهم في التأثير على عملية تنفيذ الميثاق المعدل وفي تأويله ورسم خطوط تطوره. وحثت المنظمة جامعة الدول العربية على إنشاء لجنة استشارية تتألف من أشخاص مستقلين يُختار بعضهم من صفوف منظمات المجتمع المدني، وذلك كي تساعد على وضع معايير لعضوية "اللجنة العربية لحقوق الإنسان" وتحديد المرشحين المناسبين وتقييمهم.

وأوصت منظمة العفو الدولية في رسالتها بأنه ينبغي للأشخاص الذين يرشحون لعضوية اللجنة أو ينتخبون لعضويتها أن يكونوا من الأفراد ذوي المصداقية والاستقلالية والكفاءة المشهود لها، وأن يتمتعوا بالخبرة القانونية و/أو سواها من الخبرات المهنية ذات الصلة. كما ينبغي أن يُراعى في اللجنة الجديدة التوازن المناسب ما بين الجنسين وأن تعكس التنوع القائم في الدول التي تؤلف الجامعة العربية، بما في ذلك من حيث أنظمتها القانونية المختلفة. فمن شأن انتخاب أشخاص أكفيا ومستقلين لعضوية اللجنة أن يشكل عاملاً حيوياً لضمان المراقبة المناسبة لمدى وفاء الدول بواجباتها بمقتضى المعاهدة.

وحتت منظمة العفو الدولية الأمين العام لجامعة الدول العربية كذلك على تشجيع حكومات الدول الأطراف في الميثاق المعدل على أن تتقدم بأكثر من مرشح واحد لعضوية "لجنة حقوق الإنسان العربية"، وتضمن أن تأخذ قوائم المرشحين في الحسبان ضرورة التوازن المناسب بين الجنسين. وينبغي أن تكون إجراءات الدول لتحديد المرشحين وترشيحهم، وإجراءات الانتخاب نفسها، واضحة وشفافة، كما ينبغي أن تُصمم على نحو يشجّع وييسّر التشاور الفعال مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة وتلقي المشورة منها.

إن بإمكان منظمات حقوق الإنسان الوطنية والمحلية والإقليمية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، الإسهام بقدر كبير من الجهد في عملية اختيار أعضاء "لجنة حقوق الإنسان العربية" إذا ما وفرت سلطات الدولة لها الوسائل المناسبة. وبإمكانها المساعدة في

ذلك، على وجه الخصوص، من خلال التقدم بتعليقاتها واستشاراتها بشأن معايير العضوية، وكذلك عبر تحديد المرشحين المناسبين وتقييمهم، وعن طريق تنمية الوعي العام بالميثاق المعدل وما يتضمن من أحكام.

إن توصيات منظمة العفو الدولية المقدمة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية هذه تستند إلى التجربة الطويلة للمنظمة مع هيئات مراقبة المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وللاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن، يمكنكم العودة إلى وثيقة منظمة العفو الدولية لجنة حقوق الإنسان العربية: انتخاب الأعضاء ومعايير العضوية، رقم الوثيقة: IOR 65/001/2008.